

asbar

Middle East

RESEARCHS
STUDIES

بريكزيت والمشكلات البنيوية للاتحاد الأوروبي

01-02-2019

أسبار مركز للدراسات والبحوث الاستراتيجية السياسية والاقتصادية تأسس عام ٢٠١٤ وهو مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ويعتبر المركز مؤسسة مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي التحليلي في القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية التي تخص الوضع السوري ومنطقة الشرق الأوسط

e info@asbarme.com

f fb.com/asbarme

t @Asbarme

مقدمة

لم يكن الأوروبيون، منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٢، أقل ثقة برسوخ الاتحاد، كما كان مع تصويت البريطانيين على خروج بلدهم من الاتحاد في يونيو/ حزيران ٢٠١٦، وهو الأمر الذي أخذت تفاعلاته، داخل بريطانيا، والاتحاد الأوروبي، تزداد يوماً بعد يوم، فبريطانيا ليست دولة عادية في أوروبا، ولا في العالم، وخروجها من الاتحاد يعني أن طيفاً واسعاً من صنّاع القرار في بريطانيا، ومن الشعب البريطاني، يجد أن مصالح بريطانيا ستكون أفضل خارج الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني بالمقابل أن مصالحها لم تكن متطابقة مع وجودها داخل الاتحاد.

لكن خروج بريطانيا من الاتحاد لم يزل، من حيث الشكل، ملتبساً، خصوصاً أن مجلس النواب البريطاني لم يوافق على الاتفاق الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء تيريزا ماي مع بروكسل، حيث صوّت ٤٣٢ نائباً ضد الاتفاق، في حين صوّت لصالحه ٢٠٢ نائباً، وهو ما سيعقد العلاقة بين لندن وبروكسل، وهو ما برزت ملامحه بشكل مباشر، من خلال ردود نواب الاتحاد في بروكسل، وتتعلق مخاوف بروكسل بالكيفية التي ستخرج منها بريطانيا من الاتحاد، في ظل عدم وجود اتفاق بين الطرفين، وقد دعا جان كلود يونكر، رئيس المفوضية الأوروبية، بريطانيا إلى "توضيح نواياها، حيث يم يعد هناك الكثير من الوقت".

القادة الأوروبيون، ومن ضمنهم، مسؤولون كبار في ألمانيا وفرنسا، أعربوا عن مخاوفهم من قووم موعد خروج بريطانيا في ٢٩ مارس/ آذار من هذا العام، من دون أن يكون هناك اتفاق، كما طرحت، وبشكل واضح، المخاوف الاقتصادية المباشرة على كلا الطرفين، الأوروبي والبريطاني، حيث قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن "البريطانيين لا يمكنهم تحمل أن تتوقف الطائرات عن الإقلاع أو الهبوط على أراضيهم، كما أن متاجرهم تؤمن إمدادات بنسبة ٧٠% من أوروبا القارية".

لكن البريكزيت لا يطرح فقط مخاوف اقتصادية على أوروبا، وهي أساسية في أي نقاش حول واقع الاتحاد الحالي، أو مستقبلي، بل يطرح مخاوف على الكيان الأوروبي في مجمله، في الوقت الذي تتصاعد فيه مخاطر عالمية كبرى، وفي الوقت الذي يبدو فيه النظام العالمي بدون قيادة، وفي ظل أزمة النظام الأمريكي السياسي، خصوصاً مع توجهات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في إعادة التدقيق في العلاقات الاستراتيجية مع أوروبا.

مؤشرات بنوية في قراءة المخاطر

١- التقلص الديمغرافي:

أعدت قضية البريكزيت من جديد نقاش المشكلات البنوية التي تعاني منها أوروبا، وبعضها مشكلات لا علاقة مباشرة لها بالحدث الحالي، لكنها تبرز على السطح من جديد في إطار المخاوف الأوروبية المتصاعدة، خصوصاً أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد يعني خروج أكثر من ٦٦ مليون شخص، فبريطانيا من بين أكبر الدول الأوروبية من حيث عدد السكان، ومن حيث التطور التقني والاقتصادي والعسكري والاستخباراتي، وبخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فإن عدد سكان الاتحاد سينخفض من ٥١٣ مليون نسمة إلى حوالي ٤٤٧ مليون نسمة، وهو رقم قريب من الرقم الذي كانت عليه أوروبا في بداية القرن الماضي (٤٢٣ مليون نسمة في عام ١٩٠٠)، لكن مع فارق جوهري، وهو أن أوروبا في عام ١٩٠٠ كانت تمثل سكانياً

أكثر من ٢٥% من عدد سكان العالم، وقد عرفت خلال القرن الثامن عشر صعوداً كبيراً في مؤشرات التزايد السكاني، نتيجة التطور الاقتصادي الكبير، لكن مؤشرات الديموغرافيا في القرن العشرين تبرز تراجعاً في تعداد السكان قياساً بفترات أخرى، فقد بلغ معدل الزيادة السكانية في أوروبا ٠,٨% بين ١٩٢٠ و ١٩٧٠، في حين بلغ معدل النمو في الفترة نفسها ٨,٦% و ٢,٩% و ٢,٢% في قارات أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، على الترتيب.

تعاني أوروبا اليوم من عملية انتحار سكاني بحسب المحليين، ففي عام ٢٠١٥ شهدت أوروبا ولادة ٥,١ مليون طفل، في حين توفي ٥,٢ مليون شخص، كما أن عدد سكان أوروبا قياساً لعدد سكان العالم سيتقلص إلى ٥% بحلول عام ٢٠٦٠، وذلك بحسب دراسة للاتحاد الأوروبي نفسه.

وبحسب تقرير شعبة السكان في الأمم المتحدة، فقد أتت عدد من دول الاتحاد الأوروبي في ذيل قائمة عدد المواليد نسبة لعدد السكان الإجمالي في كل بلد، فقد بلغت في إيطاليا والبرتغال ٨ بالألف، وفي ألمانيا وإسبانيا ٩ بالألف، والنمسا ١٠ بالألف، وفي عموم الاتحاد الأوروبي ١١ بالألف، وفي مقابل هذه النسبة الضئيلة في الولادات، ارتفع معدل متوسط أعمار السكان في مجمل الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ في عدد من الدول أكثر من ٨٠ عاماً، كما في ألمانيا، وسويسرا، وفرنسا، والنمسا، وهولندا، والدانمارك، والسويد.

لا تلعب المؤشرات الديمغرافية اليوم لمصلحة الاتحاد الأوروبي، وهذه المؤشرات في ظل أزمات اقتصادية كبرى، قد تدفع بعض الدول الأوروبية للتفكير بمستقبلها على نحو مستقل عن الاتحاد الأوروبي، وهو ما يجد تعبيراته السياسية اليوم في غير بلد من بلدان الاتحاد.

٢- التفاوت الاقتصادي والمعيشي بين دول الاتحاد:

يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية في خارطة الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة، وتليه الصين في الترتيب، وقد بلغ الناتج القومي الإجمالي للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٨ حوالي ١٨,٨ ترليون دولار، وهو ما يمثل ٢٢% من الاقتصاد العالمي، لكن الثقل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي يتمثل في دول معينة، حيث تأتي ألمانيا في المرتبة الأولى أوروبياً، والرابعة عالمياً، والمملكة المتحدة (بريطانيا) في المرتبة الثانية أوروبياً، والخامسة عالمياً، وفرنسا في المرتبة الثالثة أوروبياً، والسادسة عالمياً، وإيطاليا في المرتبة الرابعة أوروبياً، والثامنة عالمياً، وإسبانيا في المرتبة الخامسة أوروبياً، والرابعة عشرة عالمياً.

سيشكل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تراجعاً في مؤشرات الاتحاد الأوروبي في خارطة الإنتاج العالمي، حيث يبلغ الناتج القومي لبريطانيا حوالي ٣ ترليون دولار سنوياً، لكن الأهم من ذلك أن خروج بريطانيا من شأنه أن يدفع الاتحاد الأوروبي لإعادة حساباته في كثير من القضايا، وعليه إيجاد حلول لعدد من القضايا الاقتصادية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والخدمي مع لندن.

سيكون على عاتق ألمانيا وفرنسا أن يتحملا بشكل رئيس رسم خارطة اللوحة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، فخروج بريطانيا ترافق مع دعوات من قوى سياسية أوروبية في عدد من البلدان للعودة إلى الاقتصاد الحمائي/ الوطني، في تهديد صريح بالعمل للخروج من الاتحاد الأوروبي، حيث تشهد الساحة الحزبية الأوروبية اليوم

وجود عدد من الأحزاب الفاعلة في المشهد، والداعية بشكل صريح للخروج من الاتحاد الأوروبي (إيطاليا، النمسا، المجر، وغيرها).

وبما يتعلق بمتوسط دخل الفرد في أوروبا، توجد فجوة واسعة بين دول الاتحاد، تصل تقريباً إلى أكثر من أربعة أضعاف بين أعلى الدول في تصنيف دخل الفرد في أوروبا (لوكسمبورغ، النرويج، ألمانيا) وبين الدول التي تقع في سلم التصنيف (اليونان، المجر، بلغاريا).

بطبيعة الحال إن التطور غير المتكافئ تاريخياً هو السبب الرئيس في هذا فوارق الدخل، لكن دخول دول أوربية عديدة للاتحاد لم يحسن من أوضاع شعوبها، بل على العكس من ذلك، فإن هيمنة الصناعات القوية في دول مثل ألمانيا وفرنسا جعلها تهيمن على الأسواق الأوروبية، وخلق نوعاً من الشعور بالتفاوت لدى الشعوب الأوروبية، وألزم الحكومات الضعيفة بإجراءات عديدة على مستوى المعايير، لم تكن في مصلحة تحسين الناتج القومي، كما في مثال حقوق الملكية الفردية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن تهرب الصين من هذه الحقوق جعلها قادرة على المنافسة الصناعية، على الرغم من توقيعها عدد من الاتفاقات في هذا المجال.

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يطرح من جديد قضية المصالح القومية للدول الأوروبية في مقابل المصالح المشتركة، خصوصاً أن وهم الاستفادة من الاتحاد الأوروبي تقلص في وعي الشعوب الأوروبية الأفقر، كما برزت في السنوات الأخيرة حالة من النعمة على طبقة موظفي الاتحاد الأوروبي في برنسل (عاصمة الاتحاد)، والتي باتت لها مصالح مستقلة عن الحكومات والشعوب.

٣- أزمة الهوية وصعود اليمين

كان الطموح الأوروبي، منذ إطلاق الاتحاد الأوروبي، وفي أحد المفاصل الأكثر عمقاً وحساسيةً، هو ترسيخ مقومات هوية ما فوق قومية، فقد عرفت أوروبا، في القرن العشرين، حربين عالميتين، أوجدتا شرخاً كبيراً بين الشعوب الأوروبية، كما عمقت الحرب الباردة ذلك الشرخ، بتقسيم أوروبا بين شرق وغرب، بكل ما ينضوي عليه ذلك التقسيم من فجوات أيديولوجية، واجتماعية، واقتصادية.

وإذا كانت النزعة القومية، بما هي عليه كامتداد لسياسات القرن التاسع عشر، قد عرفت أكثر تعبيراتها تشويهاً، من خلال صعود الفاشية والنازية، إلا أن تلك النزعة تبقى، على الدوام راسخة كتهديد في الوجدان السياسي الليبرالي واليساري.

وعبر الاتحاد الأوروبي، كفكرة خلاقة من جهة، وعبر تعبيراته المباشرة، من مثل السوق المفتوحة، والشراكات التجارية، والمشاريع الصناعية المشتركة، ومجالات البحث العلمي، وتكاملية الخدمات، وتوحيد المعايير، والانتقال الحر للبضائع والأفراد، والتعاون القضائي والجنائي، وغيرها من التعبيرات التي تطورت لمواجهة التحديات المتنامية.

إذاً، عبر الاتحاد الأوروبي، كان معوّلاً على إحداث تنافس إيجابي، يجعل من الفضاء الأوروبي العام هوية مواطنية، قادرة على مجابهة النزوع القومي، وبدلاً من تأجيج الصراعات الأوروبية البينية، يكون الاتحاد الأوروبي، ككتلة، في مواجهة التحديات العالمية والعولمية، وبالتالي، يكون بالإمكان تجاوز تاريخ أوروبا الدامي، نحو تاريخ جديد، قائم على المصالح المشتركة، وتوزيع الفوائد على الجميع.

لكن الفكرة المثال تبقى، على الدوام، أمام امتحان الواقع، فعلى الرغم من الميزات

الكثيرة التي حصل عليها المواطن الأوروبي، إلا أن هيمنة الدول الكبيرة على الاتحاد تبقى واحدة من المشكلات التي تواجه نمو هوية أوروبية مشتركة، كما أن أزمات الدول الصغيرة والفقيرة تشكّل عبئاً على الدول الكبيرة والغنية، ولقد وجدنا، بعد الأزمة الماليّة العالمية في عام ٢٠٠٨، صعوداً واضحاً لليمين الأوروبي، وازداد حضور اليمين، انتخابياً، وعلى مستوى حدّة الخطاب، بعد ثورات الربيع العربي، وموجة اللجوء الكبيرة من بلدان الشرق الأوسط نحو أوروبا.

إن البريكزيت، الذي يشكّل خياراً لتوجه بريطاني القومي، يعبر في الوقت ذاته عن حسابات مصلحة مباشرة لفئات اقتصادية وشعبية عديدة، ترى أن الاتحاد الأوروبي أصبح عامل إعاقة أمام تطوير الاقتصادات الوطنية، وأمام اتباع سياسات مصلحة منفردة، ويجعلها خاضعة للقرار الأوروبي المشترك، ولتصويت البرلمان الأوروبي، وهو ما يتنافى مع حقّ السيادة من جهة، وما يتنافى مع ضرورة الرشاقة السياسية في اتخاذ خطوات وإجراءات من دون العودة إلى مرجعية كبرى، قد تعطلها بالكامل، أو تخضعها لمعايير غير المعايير الوطنية.

٤- الأمن والدفاع

يدرك الفادرة الأوروبيون حجم المعضلة التي يخلقها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بما يتعلق بشؤون الأمن والدفاع، فبريطانيا هي صاحبة أكبر موازنة أوروبية للدفاع في حلف الأطلسي، كما أنها الأفضل أوروبياً من حيث استخدام التكنولوجيا المتطورة في مجال التسلّح، عدا عن كونها قوّة نووية، وسادس أقوى جيش في العالم، وقد أقرّت مجموعة الأزمات الدولية بأن انسحاب بريطانيا من الاتحاد سيوجّه ضربة في الصميم لأحد أركان الاتحاد.

يتزامن خروج أوروبا مع دعوة واشنطن لدول أوروبا منذ سنوات، وبشكل أكثر حدّة مع قدوم الرئيس ترامب إلى الحكم، من أجل تحمّل تكاليف أكبر في حلف الأطلسي، حيث تغطي الولايات المتحدة ٧٥% من ميزانية الحلف، بينما تغطي دول الاتحاد ٢٥% فقط من الميزانية، وقد برز هذا التوجه الأمريكي في ظل إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، لتقليل الاعتمادية الأوروبية على واشنطن، ودفع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإقرار موازنات أكبر للدفاع، فدولة مثل ألمانيا لا تتجاوز نسبة إنفاقها الدفاعي أكثر من ١,٣% من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك الأمر فإن فرنسا لا تنفق أكثر من ١,٨% من إجمالي ناتجها المحلي على الدفاع.

وبعد الأزمة الأوكرانية، فإن القلق الأوروبي تجاه روسيا عاد بقوة إلى مسرح التخطيط العسكري الاستراتيجي، وأبرز بشكل واضح أن غياب التدخلات العسكرية في أوروبا لم ينته للأبد، وبالتالي فإنه من الضروري إعادة التفكير والعمل حول آليات الردع المتوفرة أوروبياً، وهو ما يضع الدول الأوروبية الكبرى أمام واقع جديد، وخصوصاً ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وهو ما يفسر عودة الدعوات الألمانية والفرنسية إلى إنشاء جيش أوروبي مشترك، وهو الأمر الذي بقي لفترة طويلة مجرد فكرة، يهرب القادة الأوروبيون من تبنيها.

خلاصة:

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو نقطة فارقة في تاريخ الاتحاد الأوروبي، حيث أنه يضع من جديد مصير هذا المشروع العملاق على المحك، كما يضع القادة الأوروبيين أمام مسؤوليات جديدة، ويكشف عيوباً بنيوية، طالما تجاهلت أوروبا بعضها، لكن مع خروج بريطانيا ستحوّل تلك القضايا إلى قضايا انتخابية داخلية، ومجالاً للصراع بين القوى والأحزاب السياسية، خصوصاً مع انعكاس الكثير من القضايا على ميزانيات الدول، حيث ستنترتب على الحلول المقترحة زيادة في الإنفاق على القضايا الأوروبية، بدلاً من أن تذهب لحل مشكلات داخلية، كما في مسألة الإنفاق على الدفاع، والتي ستحتل مرتبة متقدمة في سلم الأولويات، بينما تعاني بعض الدول من نقص في ميزانيات الرعاية الاجتماعية.

المراجع

- 1- Richard Gowan, Brexit and Global Security, International crisis group, 8 July 2016.
- 2- Judy Dempsy, **Europe After a No-Deal Brexit, CARNEGIE EUROPE, 20 Desember**